

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٨

بتنظيم تملك سيارات الخدمة الخاصة بالرقابة الإدارية
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ (إعادة تنظيم الرقابة الإدارية) ؛
وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛
وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يجوز لعضو الرقابة الإدارية عند نقله إليها إلى جهة أخرى أو عند انتهاء خدمته فيما تملك السيارة التي كانت مخصصة لاستخدامه وذلك بعد موافقة رئيس الرقابة الإدارية على طلبه ، وعلى أن يكون العضو مستوفيا للشروط الآتية :

(أ) أن تكون مدة خدمته بالرقابة الإدارية لا تقل عن خمس سنوات لا يدخل فيها مدة الانتداب .

(ب) ألا يكون لإنهاء خدمته أو نقله لأسباب ماسة بالزهاة والشرف .

(المادة الثانية)

تشكل لجنة تميم السيارات التي تملك وفقا لأحكام هذا القرار على النحو الآتي :

(أ) نائب رئيس الرقابة الإدارية أو من يحل محله ... رئيسا

(ب) مساعد رئيس الرقابة الإدارية للشئون الإدارية ...

(ج) رئيس مكتب السيارات بالرقابة الإدارية ... أعضاء

(د) رئيس الحسابات بالرقابة الإدارية ...

(المادة الثالثة)

تحدد لجنة التميم لإجمالي ثمن السيارة من قيمة العناصر الآتية :

(أ) الثمن المشتري به السيارة .

(ب) الرسوم الجمركية إن وجدت .

(ج) ثلث قيمة العمرة العمومية التي أجريت للسيارة أثناء الخدمة .

(د) قيمة ماركب السيارة من أدوات وأجهزة إضافية .

(المادة الرابعة)

تحدد لجنة التميم عند التملك بعد تقدير إجمالي قيمتها وفقا للمادة السابقة على أساس استئصال قسط استهلاك كالاتي :

٢٠ ٪ لاستعمال سنة .

٣٠ ٪ لاستعمال سنتين .

٤٠ ٪ لاستعمال ثلاث سنوات .

٥٠ ٪ لاستعمال أربع سنوات .

٦٠ ٪ لاستعمال خمس سنوات .

٧٠ ٪ لاستعمال ست سنوات فأكثر .

(المادة الخامسة)

يكون سداد ثمن السيارة حسب رغبة العضو إما دفعة واحدة نقدا أو على ستين قسطا شهريا متساويا وفي هذه الحالة يضاف إلى الثمن مصاريف استصدار وثائق تأمين ثمن السيارة أو المتبق من الثمن لصالح الرقابة الإدارية في حالة الفقد الكامل أو التلف الجسيم .

(المادة السادسة)

يقوم العضو باتخاذ الإجراءات الخاصة بتسيير السيارة لدى قسم المرور المختص وذلك بناء على إخطار من الرقابة الإدارية وبعد تسليمه عقد بيع معتمد منها .

(المادة السابعة)

يجوز لورثة عضو الرقابة الإدارية الذي يتوفى أثناء الخدمة طلب تملك السيارة التي كانت مخصصة لاستخدام مورثهم وذلك طبقا لأحكام هذا القرار وعلى أن يكون مورثهم مستوفيا للشروط المنصوص عليها فيه .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٨ (١٦ مايو سنة ١٩٧٨) أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١٩ لسنة ١٩٧٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم السلطة فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالأديان المسموح بها في البلاد والقوانين المعدلة له ؛

قرر :

(المادة الأولى)

الترخيص لطائفة الأقباط الأرثوذكس بإقامة كنيسة مار جرجس بمدينة البدرشين محافظة الجيزة ، على قطعة الأرض الموضحة بالرسم المرافق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٨ (٢١ مايو سنة ١٩٧٨) أنور السادات